الأمم المتحدة S/2018/864

مجلس الأمن

Distr.: General
26 September 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لليمن لدى الأمم المتحدة

بتعليمات من حكومتي، أكتب إليكم بخصوص المرسوم الذي أصدره ما يُدعى رئيس المجلس السياسي الأعلى، مهدي المشاط، بتعيين أربعة أعضاء في اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء في ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. فقد أصدر الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور في اليوم نفسه توجيهاً رئاسياً يبطل مرسوم الميليشيات الحوثية. وفي هذا الصدد، أود أن أوجه انتباهكم إلى ما يلي:

- حيث إن قرار مجلس الأمن ٢٢٠١ (٢٠١٥) يرد فيه أن المجلس ”يشجب بشدة الإجراءات التي اتخذها الحوثيون للاستيلاء على المؤسسات الحكومية لليمن، بما في ذلك أعمال العنف“؛ وحيث إن مجلس الأمن يجدد في قراره ٢٢١٦ (٢٠١٥) تأكيد تأييده لشرعية رئيس اليمن، عبد ربه منصور هادي منصور، ويكرر دعوته كل الأطراف والدول الأعضاء أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية، والمسّ بشرعية رئيس اليمن؛ وحيث إن المجلس يطالب الحوثيين في الفقرة ١ (د) من القرار نفسه بـ ”التوقف عن جميع الأعمال التي تندرج ضمن نطاق السلطة الحصرية للحكومة الشرعية في اليمن“،

- وحيث إن الميليشيات الحوثية تمادت في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في القيام بأعمال تندرج ضمن نطاق السلطة الحصرية للحكومة الشرعية في اليمن، منتهكةً بذلك قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، إذ قامت الميليشيا في هذا الصدد بتعويض أربعة من قضاة اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء بآخرين موالين لها، بينما هذه السلطة مخولة حصريا للرئيس المنتخب دستوريا، عبد ربه منصور هادي، وفقا للدستور اليمني والمرجعيات الثلاث، أي مبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلية تنفيذها، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالموضوع،

- وحيث إن اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء منوط بها ولاية إدارة العمليات الانتخابية في اليمن؛ وحيث إن آخر مرة زاولت فيها اللجنة العليا مهامها كانت بمناسبة الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٢ التي انتُخب فيها الرئيس هادي بالتوافق، ولذلك فإن أي إجراء أو قرار يتخذه القضاة تحت إكراه الميليشيات الحوثية يعتبر لاغيا ولا مفعول له،

- لذلك، تطلب حكومة اليمن أن يتخذ مجلس الأمن تدابير صارمة لمحاسبة مرتكبي هذه الأعمال، وعلى وجه التحديد الكيانات والأفراد المسؤولون عن الإجراءات المشار إليها أعلاه والتي تهدد السلام والأمن والاستقرار في اليمن؛
- وتطلب حكومة اليمن كذلك أن تتخذ وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية المعنية جميع التدابير اللازمة لحماية ممتلكات اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ووثائقها وقدراتها، بما في ذلك السجلات الانتخابية الإلكترونية واليدوية.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد عوض **بن مبارك**
السفير
الممثل الدائم